7

الجزء السابع

ريڤونيا

-٤٩-

وذهبت إلى ريفونيا الضيعة التى كنت قد أقمت بها سابقا وعقدنا اجتماعا سريا فى الليلة التالية أخبرت فيها لجنة العمل بما تم فى رحلتى ولخصت ما دار أثناءها وأعطيتهم بيانا بالأموال التى تلقيتها وعروض التدريب العسكرى وأخبرتهم بالتفصيل عن التحفظات التى واجهتها من القادة الأفارقة حول تعاون المؤتمر مع البيض والهنود والشيوعيين. وكانت مازالت ترن فى أذنى كلمات قادة زامبيا عن أنه رغم علمه أن المؤتمر أقوى وأكثر شعبية من الـ PAC ولكنهم يتفهمون نقاء القومية الإفريقية لـPAC وإن اختلاط الأعراق فى المؤتمر يذهلهم وكذلك صلاته بالشيوعيين. وأخبرتهم أنى وأوليفر متفقان على أن المؤتمر لابد وأن يبدو أكثر استقلالية ليطمئن حلفاؤنا الجدد فى القارة حيث إنهم سيقومون بتمويل وتدريب MK واقترحت إعادة تشكيل مجلس التحالف بحيث تبدو قيادة المؤتمر واضحة خاصة فى الشئون التى تتعلق بالأفارقة.

وكان ذلك اقتراحا خطيرا يجب بشأنه استشارة جميع القيادات وطلبوا منى الذهاب إلى دربان لمقابلة الرئيس. وذهبت الليلة التالية

برفقة سيسيل متخفيا كسائقه والتقيت بمونتى نيكر وإسماعيل مير ولخصت لهما ما دار فى رحلتى وقدمت عرضى الجديد. وكان الاثنان شديدى القرب من الرئيس ولكنهما أظهرا قلقا شديدا حينما أخبرتهم أن المؤتمر يجب أن يقود التحالف وأن يصدر بيانات مستقلة فيما يتعلق بشئون الأفارقة. وكان رد لوثولى بعد ذلك أنه لا يجوز أن يُملى السياسيون الأجانب سياسة المؤتمر وأنه لابد من استمرار السياسية اللاعرقية. فقلت له إن أولئك الساسة لايملون لكنهم فقط لايمكنهم فهم سياستنا مضيفا أن التغيير سيكون ظاهريا من أجل إرضاء حلفائنا وإلا فسيقوى دعمهم لـPAC وستتحول من منظمة ضعيفة إلى منظمة شديدة القوة. ولم يتخذ الرئيس قراره فورا. وعقدت اجتماعات أخرى فى دربان كان آخرها مع القائد المحلى لـMK وكان خبيرا فى عمليات التخريب وشرحت للقيادة هناك تفاصيل رحلتى ثم أخبرتهم أنه فى الوقت الحاضر سيقتصر نشاط MK على عمليات التخريب وإذا لم تُجد فستتحول إلى حرب عصابات.

ومرة أخرى تخفيت فى زى سائق سيسيل وقفلنا راجعين وكنا نتبادل القيادة وبينما كنا مستغرقين فى المناقشة رأينا سيارة فورد مليئة

بأشخاص بيض تسبقنا من الناحية اليمنى والتفت خلفي ورأيت سيارتين أخريين مليئتين بالرجال البيض وأشارت لنا السيارة التي في الأمام أن نقف وعرفت أن الشهور السبعة عشر من الحرية كانت في سبيلها إلى الانتهاء.

وأتى شخص نحيف طويل ذو تعبيرات قاسية إلى النافذة. وقدم نفسه على أنه الجاويش فورستر من قوة الشرطة وأبرز أمرا بالقبض عليَّ وطلب مني أن أُعرّف هويتي فأخبرته أن اسمي هو داڤيد موتسمابي ووجه إليَّ عدة أسئلة حاولت تفادي الإجابة عنها فبدا ضيقه وقال «إنك نيلسون مانديلا وهذا سيسيل ويليامز وكلاكما مقبوض عليه».

وفي مكتب فورستر في مقر الشرطة كان هناك عدة ضباط من بينهم ضابط كان قد أدى شهادة غير متحيزة في قضية الخيانة وحيا كلانا الآخر.

وتمسكت هناك بما قلته إن اسمي داڤيد وطلبت محاميي ولكن طلبي رفض فامتنعت عن الإدلاء بأقوالي.

واحتجزت أنا وسيسيل كل منا في زنزانة. وكانت السلطات قد اعتقدت منذ أسابيع سابقة لعودتي بأنني موجود بالبلاد. ففي شهر يونيو تصدرت الصحف العناوين عن عودة البيمبرنيل الأسود. وربما كان ذلك تمويها.

وكانت السلطات قد أخذت في مضايقة ويني ظنا منها أنها تعلم بمكان تواجدي وتتبعوها وفتشوا المنزل في عدة مناسبات. وربما أيضا كانوا

قد عرفوا أننى لابد وأن أزور الرئيس بمجرد عودتى. لكننى لم أستبعد الوشاية فقد كان المخبرون قد اخترقوا صفوف الحركة هذا بالإضافة إلى أننا لم نكن جميعا حريصين بالدرجة الواجبة.

وفى الساعة الثامنة والنصف صباحا أحالنى القاضى المحلى رسميا إلى جوهانسبرج. وفى الطريق استمعت إلى نبأ القبض علىَّ من المذياع وعند وصولى إلى جوهانسبرج أودعت سجن مارشال فى زنزانة منفردة. وبينما كنت أخطط لاستراتيجية اليوم التالى سمعت سعالا وتعرفت على صاحبه فقد كان وولتر وكان فى زنزانة قريبة فناديت عليه ورد النداء وأخذنا نضحك تحت تأثير مزيج من الدهشة والفرح والإحباط وقد علمت أنه قد تم القبض على وولتر بعد القبض علىَّ بقليل.

وفى اليوم التالى استُدعيت أمام القاضى لإعادة حبسى رسميا. وكان هارولد وولب وجوسلوڤو قد حضرا إلى المحكمة بعد سماع نبأ القبض علىَّ وهناك تعرفت على القاضى وعدد من المحامين وحيونى كزميل. وأثناء الإجراءات بدوا جميعا خجلين محرجين. وعند ذلك تحققت أن سبب عدم ارتياح هؤلاء الرجال ليس فقط كونى زميلا لهم ولكن أيضا لكونى رجلا عاديا يعاقب على معتقداته.. وهنا تحققت أيضا من إمكانات دورى أثناء المحاكمة. فقد كنت رمزا للعدالة فى محكمة للمستبد وكنت أمثل العدالة والحرية والديمقراطية فى مجتمع أخل بتلك الفضائل وعرفت أنه بإمكانى مواصلة المعركة وأنا داخل قلعة العدو.

وأعلنت أننى سأمثل نفسى وأن جو سولڤو سيكون مستشارى القانونى وهكذا يمكن استخدام محاكمتى كوسيلة لعرض مقاومة المؤتمر لسياسية التمييز العنصرى وبذلك أضع الدولة فى موضع المتهم. وعلى ذلك لم أجب عن أية أسئلة فى ذلك اليوم إلا فيما يختص باسمى واسم مستشارى واستمعت إلى الاتهامات وهى تحريض العمال على الإضراب ومغادرة البلاد بدون مستندات رسمية وكانت العقوبة على ذلك تبلغ السجن لعشر سنوات. وشعرت بالارتياح لأن ذلك يعنى أن الدولة لم تكن تملك الدليل على صلتى بـMK وإلا كانت التهمة هى الخيانة العظمى.

—٥٠—

ونُقلت إلى قلعة جوهانسبرج. وفى الطريق كان هناك مئات من الناس يهتفون ويصيحون ويغنون. وكانت أخبار القبض علىَّ ومحاكمتى قد احتلت العناوين الرئيسية بالصحف.

كان المشرف على القلعة أفريكانيا يعتبر ليبراليا بمقاييس زملائه وقال إنه سيضعنى فى مستشفى السجن لكونه أفضل مكان بالقلعة وهناك سيكون لى مقعد ومنضدة لكى أتمكن من تجهيز قضيتى. غير أن السبب الحقيقى هو أن المستشفى كان أكثر الأماكن تحصينا فى القلعة فقد كان محاطا بأسوار حصينة وحراس مسلحين لأن الصحافة كانت قد تنبأت بأن المنظمة ستحاول إنقاذى.

وكانت الصحافة قد بدأت تنشر أنباء عن قيام أشخاص من داخل

المنظمة بالإبلاغ عنى وحددت البيض والهنود من أعضاء الحزب الشيوعى. ولكننى كنت أعلم وزملائى أن الحكومة تريد تفريق صفوفنا وقد استنكرت وينى تلك الشائعات فى اجتماع عام. كذلك انتشرت شائعات عن مسئولية وكالة المخابرات الأمريكية ولكن لم تثبت صحة تلك الشائعات رغم علمى بمسئولية الوكالة عن نشاطات حقيرة ومساندتها للإمبريالية.

ثم تم نقلى لبريتوريا حيث لم تكن هناك فرصة لاستقبال زائرين على عكس الحال فى القلعة.

وكان يُسمح لى بتلقى الزيارات مرتين فى الأسبوع وكانت وينى تأتى بانتظام ومعها الأكلات الشهية والملابس النظيفة رغم بعد المسافة ومشقة حضورها فى منتصف النهار ومنتصف الأسبوع تاركة طفلتين صغيرتين بالمنزل. وكان عدد كبير من الأفراد يأتون لزيارتى ومعهم الطعام الذى كنت أقتسمه مع السجناء الآخرين. وعن طريق قنوات الاتصال الداخلى علمت بوجود وولتر فى بريتوريا وقد تمكنا من الاتصال رغم فصلنا. وكان وولتر قد تقدم بطلب للإفراج عنه بكفالة ووافقته رغم موقف المؤتمر من الكفالة إذ كان البعض يرى أنها يمكن أن تؤدى إلى تصويرنا على أننا جبناء نتقبل محظورات النظام القانونى العنصرى. ولكننى كنت أرى أن لكل قضية ظروفها الخاصة فقد كان وولتر قد أصبح السكرتير العام للمؤتمر وكان وجوده فى الخارج حيويا للمنظمة. أما أنا فقد كنت أعمل فى الخفاء وكنت قد أصبحت رمزا عاما للثورة والنضال فى حين كان عمل وولتر يتم وراء

الكواليس. وبعد ذلك بقليل نقلت إلى المستشفى مرة أخرى وكان أول شئ فعلته هو إرسال خطاب للسلطات أعلمهم بعزمى على مواصلة دراسة القانون للتخصص وطالبا السماح لى بشراء كتاب قانون الضرر الذى كان ضمن المقرر.

إن الهرب من السجن يحقق هدفا مزدوجا فهو أولا تحرير للمعتقل المناضل كما أنه يعطى دفعة نفسية هائلة لحركة النضال ويوجه لطمة دعائية للعدو. وقد كنت قمت برسم خريطة تفصيلية للسجن وتم تهريبها مع التأكيد على إعدام الورقة فيما بعد وكانت هناك خطة لتهريبى من تدبير المؤتمر وأوصلها إلىّ جوسلوفو وأعطيت چو مذكرة شرحت فيها آرائى عن الخطة وهى أن الـMK غير مستعدة الآن للقيام بتلك العملية وأن من الأفضل تأجيل المغامرة إلى أن يصدر الحكم علىّ وتتراخى الإجراءات. وقد وافق چو والآخرون على عدم محاولة الهرب فى ذلك الحين. وكنت قد أضفت فى النهاية أنه يجب إعدام الورقة بمجرد قراءتها ولكنهم قرروا أن تبقى المذكرة كوثيقة تاريخية مما أدى إلى نتيجة سيئة فيما بعد.

-٥١-

وحدد يوم ١٥ أكتوبر لجلسة الاستماع الأولى. وأنشأت المنظمة لجنة سمتها لجنة إطلاق سراح مانديلا وبدأت حملة نشطة تحت شعار «أطلقوا سراح مانديلا» وبدأ الشعار يظهر مكتوبا على جوانب المبانى وردت الحكومة بأن منعت الاجتماعات الخاصة باعتقالى لكن الحركة

تجاهلت القرار.

وكإعداد للجلسة نُظمت اللجنة مظاهرة جماهيرية عند المحكمة وكانت الخطة أن يصطف الناس على جانبى الطريق الذى ستمر به عربة الشرطة وعرفت من التقارير الصحفية أن التوقعات أكدت أن أعداداً ضخمة ستشترك فى المظاهرة ولكن يوم السبت السابق للمحاكمة تم نقلى إلى بريتوريا حيث تقرر إجراء المحاكمة هناك ولم تعلن السلطات عن ذلك. وكان رد فعل الحركة سريعا فقد ازدحمت قاعة المحاكمة فى بريتوريا بالمؤيدين. وصدر قرار بحظر چو سلوڤو واستبدل ببوب هويل الذى قدم لى المساعدة القديرة.

ودخلت القاعة وأنا أرتدى الزى التقليدى للإكسهوسا وتعالت الصيحات والهتافات التى اشتدت بسبب وقع الزى حيث كان كثير من الحاضرين أصدقاء وأقارب وكان بعضهم قد حضر من ترانسكى. كذلك ارتدت وينى زى نساء الإكسهوسا التقليدى وكنت ارتديت ذلك الزى لتأكيد أهمية رمزى كإفريقى أسود يدخل محكمة الرجل الأبيض. فقد كنت أحمل على ظهرى تاريخ وحضارة شعبى وإرثه. وكنت أعلم أن السلطات ستشعر بالتهديد من ارتدائى ذلك الزى الوطنى كما يستشعر البيض الخطر من الحضارة الإفريقية الحقة. ونودى على القضية فطلبت التأجيل أسبوعين نظرا لنقلى إلى بريتوريا دون أن تتاح لى الفرصة لإحضار محام. ووُفق على التأجيل أسبوعا. وعندما عدت إلى السجن حاول مديره أن يصادر ردائى فهددته بالالتجاء إلى المحكمة العليا حيث إنه ليس لديه السلطة القانونية ليفعل ذلك. فلم

يكرر الطلب، فقط مُنعت من ارتدائه وأنا فى الطريق إلى المحكمة واقتصر استعمال إياه علىّ داخل المحكمة فقط.

وحين أعيد نظر القضية طلبت السماح لى بالدفاع عن نفسى فقد كنت أريد أن أوضح لهيئة الحكمة نيتى فى وضع الدولة موضع الاتهام.

واستعان المدعى بأكثر من مائة شاهد وقدم معظمهم براهين فنية تثبت صحة التهمتين وهما تحريضى للعمال أثناء إضراب المنازل وأننى غادرت البلاد. ولم أحاول مجادلة أى من التهمتين فقد كنت مذنبا من وجهة النظر الفنية. واستدعت المحكمة السكرتير الخاص لرئيس الوزراء ليشهد بشأن واقعة الخطاب الذى أرسلته أطالب فيه رئيس الوزراء بعقد مؤتمر لوضع دستور غير عنصرى وإلا قمنا بالإضراب. وسألت الشاهد عما إذا كان رئيس الوزراء قد رد على الخطاب فأجاب بالنفى وكنت قد بدأت بقراءة نص الخطاب. وبعد أن سألته إنْ كان يوافق على أن الخطاب يثير قضايا تهم الأغلبية وأجاب بالنفى سألته إن كان يوافق على أن قضايا حقوق الإنسان والحريات المدنية حيوية للشعب الإفريقى فرد بالإيجاب وسألته إن كان الخطاب يذكر تلك القضايا فوافق. ثم سألته عما إذا كان يعلم أن الأفارقة لا يتمتعون بتلك الحقوق فأجاب أنهم لا يتمتعون ببعضها ففصلت له تلك الحقوق فأجاب أن الأفارقة لايتمتعون بها فسألته إن كان يوافق على أنه فى أى بلد متحضر فى العالم يعتبر عدم رد رئيس الوزراء على أمور بمثل تلك الأهمية تصرفا مخزيا فقال إنه لا يوافق وأجاب أن رئيس الوزراء لم يتجاهل الخطاب وأضاف أنه قام بالرد. ولم أتمكن من انتزاع

الموافقة منه.

وكنت حينما سألتنى المحكمة عن عدد الشهود الذين سأستدعيهم أجبت بأننى سأستدعى عددا أكبر من الشهود الذين استدعتهم الدولة. ولكن حينما انتهت الدولة من عرض القضية وانتظرت أن أبدأ دفاعى نهضت وأبلغت المحكمة أننى لن أستدعى شهودا على الإطلاق. وحينما سألنى القاضى إن كان لدىَّ أى شئ أضيفه قلت له إننى أقرر أننى لم أرتكب جريمة وأنه ليس لدىَّ ما أضيفه.

وأجلت المحكمة الجلسة إلى اليوم التالى لأعد خطابى الذى أطلب فيه تخفيف الحكم.

وفى اليوم التالى وقبل انعقاد الجلسة كنت أجلس مع بوب هيبل نناقش القضية ونمتدح القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوقيع بعض العقوبات على جنوب إفريقيا حينما دخل علينا المدعى فى القضية السيد بوش وطلب من بوب مغادرة الغرفة ثم أخبرنى أنه لم يكن يريد أن يأتى إلى المحكمة لأنه لأول مرة فى تاريخه الوظيفى يشعر باحتقار ما يفعله وأنه يشعر بالمعاناة أن يطلب من المحكمة أن تحكم علىَّ بالسجن ثم صافحنى وأعرب عن أمله فى أن يتحول كل شئ لصالحى.

وكانت السلطات متأهبة إذ إن الزحام كان أشد منه فى اليوم الأول وكانت وينى حاضرة بزيها الوطنى وكذلك كان جمع من أقاربى وكان مئات المتظاهرين يقفون قريبا من المحكمة وكان عدد رجال الشرطة

يماثل عدد الحضور.

وعندما دخلت القاعة رفعت يدى هاتفا وردد الحاضرون الهتاف. ثم تكلمت لمدة ساعة وكان خطابى نصا سياسيا أكثر منه طلبا لتخفيف الحكم.

وفى خطابى ذكرت للمحكمة ما كانت عليه الأمور قبل قدوم الرجل الأبيض وكيف كنا نعيش فى سلام وديمقراطية وأنه لم تكن هناك ملكية خاصة ولا طبقات ولا استغلال للإنسان بل كان الجميع طلقاء متساوين وكان هذا أساس الحكم الذى وجد تعبيرا فى دستور الحكم القبلى ومجلس القبيلة. وأضفت أن ذلك التاريخ هو الذى يلهمنى وزملائى فى كفاحنا السياسى.

ثم أخبرت المحكمة عن سبب التحاقى بالمؤتمر الذى توافق سياسته الديمقراطية اللاعنصرية معتقداتى. وذكرت أننى وبينما كنت أعمل كمحام كنت دائما أجبر على الاختيار بين إطاعة القانون وبين ضميرى وذكرت أن مثل هذا الصراع ليس مقصورا على هذا البلد ففى بريطانيا مثلا واجه أحد أعظم فلاسفة العصر وأحد نبلاء بريطانيا وهو برتراند راسل الصراع نفسه حُكِم عليه بالسجن لاتباع ضميره وتحدى القانون لاعتراضه على سياسة التسلح النووى.

ثم استعرضت تفصيليا المرات التى حاولت السلطات فيها استخدام القانون لشل عملى وحياتى ونشاطى السياسى وقلت إن القانون جعل منى مجرما ليس بسبب ما فعلت لكن بسبب ما أمثله والفكر الذى

أعتنقه وذكرت أن حياتي في الخفاء كانت أصعب من حياتي المحتملة في السجن وأن تحدينا كان بسبب أعمال ومواقف الحكومة وأن آخرين قبلي قد دفعوا ثمن معتقداتهم وآخرين أكثر سيدفعونه بعدي. ثم اختتمت قائلا إن الشئ الوحيد الذي هو أقوى من كراهيتي للظروف البشعة التي سأخضع لها في المعتقل هو كراهيتي للظروف البشعة التي يخضع لها مواطني خارج السجون في عموم البلاد وأنه بعد انتهاء مدة الحكم على فسأواصل المعركة لإنهاء تلك المظالم حتى تختفي إلى الأبد.

وكان الحكم هو ثلاث سنوات لتحريض الناس على الإضراب وسنتان لمغادرة البلاد دون جواز سفر وبدأ الحضور في العويل ولكني اتجهت إليهم رافعا قبضتي وهتفت لإفريقيا وبدأ الناس في الغناء والرقص وأطلقت النساء الزغاريد وأنا أُقاد إلى المعتقل.

-٥٢-

إن المعتقل لا يأخذ من الإنسان فقط حريته ولكنه أيضا يحاول أن يحرمه من هويته فإن الجميع يرتدون نفس الملابس ويأكلون نفس الطعام ويتبعون نفس برنامج الحياة اليومي وإن الدولة السلطوية فقط هي التي لا تسمح باستقلال الإنسان وتفرده.

وفي سجن بريتوريا المحلي أُمرت بخلع ملابسي وصرف لي زي المساجين الأفارقة وهو عبارة عن بنطلون وقميص كاكي وجورب وصندل وكان يصرف البنطلون القصير للمساجين الأفارقة فقط لأن

الرجال الأفارقة كانوا فى نظر السلطات «صبية» ثم أحضروا إلىَّ طعاما من ثريد الذرة البارد فرفضت الأكل والسروال القصير وهنا قال لى مأمور السجن إنه سيعطينى طعاما أفضل وسروالا طويلا إذا وافقت على الحبس الانفرادى. ووافقت.

وقضيت الأيام التالية فى عزلة تامة ولم يكن هناك ما أقرؤه أو أكتب به. وبعد بضعة أسابيع تغلبت على كبريائى وأخبرت المأمور أنى على استعداد لاستبدال السروال الطويل بصحبة الآخرين. وبعد اعتراضات متكررة وافق المأمور على أن ألحق بالسجناء السياسيين الآخرين وكان بينهم سوبوكوى قائد الـ PAC وكنت أتوق للحديث معه عسى أن نصل إلى ما يوحد بين آرائنا فى السجن.

ووجدت خلافا لسوبوكوى آخرين من المنظمات الأخرى ورحب الجميع بى بحرارة وطلب منى روبرت أن أعطيه تقريرا عن رحلتى فى إفريقيا وكنت صريحا عن صورة PAC والمؤتمر فى إفريقيا وأضفت أننا لابد وأن نناقش مختلف القضايا ولكن بعد ذلك عملت سلطات السجن على فصلنا وعدم لقائنا. ولم يكن هناك سوى فرص قليلة لحديثنا وكنت أحترم سوبوكوى وأقدر آراءه. لكننا أيضا اختلفنا بشأن ظروف السجن إذ كان هو يعتقد أن مقاومة الظروف السيئة تعد اعترافا منا بحق الدولة فى سجننا.

ولحق بنا وولتر لمدة أسبوعين، فقد كان يحاكم فى جوهانسبرج بتهمة التحريض على الإضراب وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة. وكان قد

استأنف الحكم فشجعته على طلب الكفالة وفعل ذلك ثم صدرت إليه التعليمات من المنظمة بالاختفاء والعمل القيادى السرى وقد فعل ذلك بجدارة.

-٥٣-

وفى أكتوبر ١٩٦٢ وأثناء محاكمتى عقد المؤتمر اجتماعه السنوى الأول منذ عام ١٩٥٩ ولأن المنظمة كانت غير قانونية فقد عقد الاجتماع فى لوباتشى على حدود بتشوالاند وكان الاجتماع علامة مميزة لأنه أعلن صلة المؤتمر بـ MK وأشار إليها على أنها الجناح العسكرى للمعركة وكان ذلك قد تم للقضاء على أعمال إرهاب غير مسئولة تقوم بها منظمة موكو التى لها روابط ضعيفة مع PAC وكانت تستهدف المتعاونين من الأفارقة والبيض.

وكانت أعمال الإرهاب ضد سلطات البانتو قد تزايدت؛ وذلك لأن الحكومة كانت قد قننت النظام وكان الناس قد ساهموا فى تقنينه بالتصويت عليه ولو بالمعارضة وكان فورستر وقتها وزيرا للعدل وكان يؤمن بأن القبضة الحديدية هى الرد الوحيد على أعمال العصيان.

وفى مايو ١٩٦٣ طبقت الحكومة تشريعا كان الهدف منه كسر ظهر MK حسب تعبير فورستر وعرف القانون باسم قانون الحجز لمدة ٩٠ يوما الذى كان يعطى أى شرطى الحق فى احتجاز أى شخص دون أمر بالقبض عليه على أساس الشك فى ارتكابه جريمة سياسية. وكان بالإمكان مد أمد الأيام التسعين إلى مالا نهاية وقد حول القانون

البلاد إلى دولة بوليسية وأصبحت الشرطة أكثر شراسة وكان المساجين يضربون ويعذبون بالصدمات الكهربائية والخنق ولم يعارض القانون فى البرلمان سوى هيلين سوزمان من الحزب التقدمى.

وتزايدت العقوبات لعضوية المنظمات غير القانونية وكانت العقوبة على ما يسمى مساعدة أهداف الشيوعية تتراوح بين الخمس سنوات والإعدام وكان ذلك القانون قد طبق فى حالة سوبوكوى الذى كانت مدة عقوبته قد انتهت ولكن الحكومة جددت سجنه بدون تهمة جديدة وأرسلته إلى جزيرة روبن كما طبق قانون تحديد الإقامة بالمنازل وقوانين أخرى عنيفة وفق مشيئتها. كما صدر قانون بعدم نشر أو ترديد أية مقولة لشخص محظور. وفى عام ١٩٦٢ أوقفت صحيفة العهد الجديد وأصبح امتلاك أى إصدارات غير قانونية يعاقب عليه بالسجن.

-٥٤-

وفى ليلة قرب نهاية مايو أخبرت أنا والسجناء السياسيون الآخرون أنه سيتم نقلنا إلى جزيرة روبن. ونقلنا إلى كيب تاون وكنا أربعة موثقين معا ونقلنا فى حافلة شرطة مغلقة ليس بها نوافذ وبها دلو. واستمرت الرحلة طوال الليل ومعظم النهار. ولم يكن من السهل لأربعة أشخاص موثقين معا أن يستعملوا دلوا فى عربة تتحرك.

وكان رصيف الميناء فى الكيب يعج بأفراد الشرطة المسلحين ونقلنا إلى معدية خشبية وحيث وقفنا كانت هناك فتحة صغيرة بالسقف يروق

للحراس للتبول منها على رءوسنا. ووصلنا إلى الجزيرة قبل الغروب.

وكنت قد سمعت عن تلك الجزيرة وأنا طفل وكانت الجزيرة معروفة بين الإكسهوسا لأن أحد قادتهم كان قد نفى إليها عام ١٨١٩ لقيادته معركة ضد الإنجليز. وحاول الهرب بقارب ولكنه غرق قبل أن يصل إلى الشاطئ ولم يُعرف عن أحد أنه نجح فى الهرب منها سوى شخص كان قد نفاه هناك جان فان رايبيك عام ١٦٥٨.

وكانت الجزيرة قد تحولت إلى مستعمرة لمرض البرص ومعقل للمجانين وقاعدة بحرية ثم أصبحت مؤخرا سجنا مرة أخرى.

واستقبلنا مجموعة من السجانين البيض الأفظاظ وهم يصيحون «هذه هى الجزيرة وهنا ستموتون» وكان أمامنا مجمع تحيطه مراكز حراسة واصطف الحراس المسلحون على طول الممر المؤدى للمجمع. وصاح سجان طويل ذو وجه أحمر قائلا «إنى هنا رئيسكم» وكان أحد الأخوين كلينهانسن المشهورين بوحشيتهم فى معاملة السجناء وبينما كنا نسير تجاه السجن أخذ الحراس يصيحون «اثنين اثنين» ثم طلبوا منا أن نجرى وهنا قلت لزميلى إن علينا أن نعطى مثلا لأننا إذا خضعنا الآن فسنظل تحت رحمتهم وأخذنا نسير ببطء. كنا فى المقدمة وهددنا كلينهانسن لكننا ثابرنا فى السير بخطوات وئيدة. ولما وصلنا إلى الزنزانات أُخذنا إلى غرفة مستطيلة تغطى أرضيتها المياه وأمرنا أن نخلع ملابسنا وكنا كلما خلعنا قطعة التقطها الحراس وفحصوها ثم أغرقوها فى الماء ثم بعد ذلك أمرنا بارتداء الملابس المشبعة بالمياه.

ثم أخذنا إلى زنزانتنا وكانت أفضل زنزانة رأيتها فقد كانت النوافذ كبيرة وكانت بإمكاننا رؤية السجانين والنزلاء وهم يسيرون. وكانت الزنزانات متسعة ولها مراحيضها وحماماتها. ولكن أُمرنا ألا نحادث أحدا من النوافذ.

بعد ذلك علمنا أنه يوجد بالجزيرة أكثر من ألف مسجون من الأفارقة وكانوا كلهم قد وصلوا حديثا وكنت أعلم أنه لابد أن يكون بينهم بعض السجناء السياسيين وحاولت الاتصال بهم ولكننا كنا معزولين تماما. ولما طلبنا أن نخرج للعمل كبقية السجناء نُفذ طلبنا لكننا كنا نخرج منفردين وكان يشرف علينا أحد الأخوين كلينهانسن. وأوكل إلينا ردم بعض الأنابيب التى كان قد تم تركيبها حديثا وكنا نعمل بجد طوال اليوم.

وكان مراقبنا هو الأخ الأكبر ولابد أن أخاه قد حذره وطلب منه أن يضبط نفسه لأنه لم يحدث وأن لمسنا. وحدث ذات يوم بينما كنا عائدين من العمل فى رفقة الأخ الأصغر أن توقف ليتحدث إلى أخيه واستدرت لأنظر إلى بعض المساجين الآخرين الذين كنت أعرف شخصياتهم وهنا أمرنى بوقاحة ألا أفعل ذلك وشعرت أن كبريائى قد جرحت فى حضور المساجين الآخرين ورفضت أمره فتقدم وهو ينوى مهاجمتى ولكن حينما اقترب منى جرى إليه أخوه هامسا فى أذنه وسحبه بعيدا.

وحينما بدأت أعمل فى السجن شعرت بحياة المساجين فى الجزيرة.

وقامت السلطات بنقل بعض المساجين التابعين لـPAC إلى زنزانة مقابلة وكنا نستطيع فى الليل التحدث معهم واكتشفت أن بينهم ابن أخ لى لم أكن قد رأيته منذ أن كان رضيعا. وذات ليلة سألنى، فيما تجمع الآخرون حوله، عن التنظيم الذى أنتمى إليه. وحينما قلت إنه المؤتمر تغيرت تعبيرات أوجههم واختفوا من وراء النافذة. ثم عاود ابن أخى وسألنى ما إن كنت قد أنتميت أبدا إلى PAC وحينما أجبت بالنفى قال إنه قد فهم أننى التحقت بـPAC أثناء رحلتى فى إفريقيا فأجبته بالنفى واستاء الجميع أوقفوا التحدث معنا.

وذات ليلة حضر إلينا أحد الضباط وأمرنا أن نجمع أغراضنا. ورحّل الثلاثة الآخرين واستُبقيت أنا. وفى الصباح الباكر نُقلت إلى بريتوريا وكانت الحجة التى أذاعتها مصلحة السجون أن النقل قد تم لحمايتى من تهديدات أعضاء PAC وكان ذلك كذبا لأننى نقلت لأسبابهم الخاصة التى سرعان ما وضحت وسُجنت انفراديا فى سجن بريتوريا ولكننى تمكنت من تبادل الاتصالات مع أعضاء المؤتمر هناك وعلمت أنه قد تم القبض على بعض كوادر الـMK بعد انتهاء تدريباتهم فى أثيوبيا. وعن طريق القنوات السرية حاولت مساعدتهم فى المحاكمة وعرضت عليهم الاتصال بهارولد وولب للدفاع عنهم لكننى علمت أنه فى الحجز. فأيقنت أن شيئا ما قد حدث. وكان قد صدر أمر بالحظر على وينى فى أوائل ١٩٦١ لمدة سنتين. وذات يوم فى يوليو ١٩٦٣ وبينما كنت سائرا فى الممر المؤدى إلى زنزانتى رأيت توماس ماشيفان الذى كان رئيسا للعمال فى المزرعة. ورغم أننى فهمت أن السلطات قد

دبرت ذلك اللقاء لتتأكد من معرفتى إياه فقد حييته بحرارة وكان وجوده يعنى أن السلطات قد اكتشفت ريفونيا. وبعد يومين استدعيت إلى مكتب السجن حيث وجدت وولتر وچوفان مبيكى وأحمد كاثرادا وأندرو مالفجينى وريموند مهلابا عضو القيادة العليا لـMK الذى كان قد عاد من الصين بعد إتمام تدريبه. ووجهت إلينا تهمة التخريب وكان علينا الظهور فى المحكمة فى اليوم التالى. كنت قد قضيت تسعة أشهر من سنوات سجنى الخمس.

وبالتدريج علمت ما حدث. ففى عصر يوم دخلت شاحنة تنظيف ملابس إلى المزرعة ولم يكن أحد قد طلب تسليم شئ. وحينما حاول حارس إفريقى استيقافها هاجمه عشرات رجال الشرطة المسلحين وقفزت الكلاب البوليسية من الشاحنة وأحاطوا بالمزرعة وفتشوا المبانى وتم القبض على الجميع بما فيهم آرثر جولدريتش. وتمت مصادرة مئات الوثائق والأوراق وبضربة واحدة ألقت الشرطة القبض على جميع أعضاء قيادة MK وألقى بهم فى الحجز طبقا للقوانين المستحدثة. ولحسن الحظ كان چوسلوفو وبرام فيشر غير متواجدين.

ووجهت إلينا تهمة التخريب وبعد أيام قليلة سمح لنا بمقابلة هيئة الدفاع وأخبرنا برام فيشر أننا نواجه محاكمة شديدة الخطورة وأن الدولة ستطالب بإعدامنا.

-٥٥-

وفى أكتوبر ١٩٦٣ نقلنا فى شاحنة شرطة مسلحة إلى قصر العدالة

فى بريتوريا حيث تنعقد المحكمة العليا فيما أصبح يعرف باسم قضية الدولة ضد نيلسون مانديللا وآخرين أو محاكم ريفونيا. وأحاطت بنا شاحنات الشرطة. وهناك كانت تقف عربات شرطة بها كبار مسئوليها. وكانت المحكمة تعج بالرجال المسلحين. واقتدنا إلى المدخل الخلفى تحاشيا للمؤيدين الذين كنا نستطيع سماعهم وهم ينشدون. وبدأت ما اتفق على أنه أهم محاكمة سياسية فى تاريخ جنوب إفريقيا. ودخلنا قاعة المحكمة وكل منا فى حراسة اثنين من رجال الشرطة المسلحين. وقمنا برفع قبضات أيدينا بتحية المؤتمر ورددنا هتافاتنا التى رد عليها الجمهور. وقامت الشرطة بتصوير الحضور وأخذ بياناتهم قبل مغادرة القاعة. وكانت القاعة مليئة برجال الصحافة المحليين والأجانب ومندوبى الحكومات الأجنبية. وكون رجال الشرطة حاجزا بيننا وبين الجمهور. وكانت الحراسة قوية وخاصة لأن قبل ذلك بأسابيع كان آرثر جولد وهارولد وولب وموسى موولا وعبدالحى جاسات قد نجحوا فى الهرب وتمكن آرثر وهارولد من عبور الحدود متخفين كقساوسة إلى سوازيلاند ومنها إلى تنجانيقا. وقد أحدث هربهم حالة من الهستريا ورُحب به بعناوين رئيسية فى الصحافة مما سبب الإحراج للحكومة.

وكان القاضى فى محاكمة ريفونيا هو كوارتس دى ويت أحد أخر قضاة كان قد عينهم حزب المتحدين. أما الادعاء واسمه بيرس يوتار فكان شخصا ميلودراميا غير دقيق التعبير ذا صوت كالصرير حينما يغضب. وقدم يوتار عريضة الاتهام وطلب محاكمة فورية مختصرة.

وكنت المتهم الأول. وكنا نحن الأحد عشر متهمين بالاشتراك فى أكثر من مائة عمل تخريبى تهدف إلى تسهيل الثورة المسلحة والغزو المسلح للبلاد وادعت الدولة أننا أعضاء مؤامرة لقلب نظام الحكم وكانت العقوبة القصوى هى الإعدام وطبقا لقانون التخريب فكان العبء على الدفاع ليثبت براءة المتهم.

وطلب فيشر التأجيل على أساس أن الدفاع لم يُعط فرصة لتحضير القضية ومنحنا القاضى ثلاثة أسابيع.

وطلبت وبنى من وزير العدل السماح لها بالحضور وكانت تحت قرار حظر فوافق على شرط ألا ترتدى الزى الوطنى.

وفى يوم ٢٦ أكتوبر دخلنا مرة أخرى إلى قصر العدالة وكانت الجموع كبيرة ومهتاجة وكانت الحراسة قوية للغاية ومرة أخرى كان هناك العديد من الضيوف الأجانب ذوى الشأن.

وبدأنا الهجوم على الفور ووصف فيشر عريضة الاتهام بأنها زائفة وتحوى تفاهات كاتهامى بالاشتراك فى أعمال تخريبية فى وقت كنت فيه فى السجن ونظر القاضى إلى يوتار طالبا التوضيح وبدلا من أن يقدم تفصيلات بدأ ما وصفه القاضى بأنه خطبة سياسية وحينئذ قال له القاضى «إن أساس اتهامك كما أفهمه هو اقتناعك الشخصى بأنهم مذنبون» وألغى أمر الاتهام وأنهى الجلسة.

وأصبحنا فنيا فى تلك اللحظة طلقاء وساد الهرج القاعدة وأعيد القبض علينا حتى قبل أن يغادر دى ويت مقعده.

وأعادت الدولة صياغة عريضة الاتهام وعدنا إلى المحكمة أوائل ديسمبر. ولاحظنا أن دى ويت كان أكثر عداء هذه المرة وقُرِأت الاتهامات الجديدة وكانت هى أننا جئنا أشخاصا للقيام بأعمال تخريب والبدء فى ثورة مسلحة وأننا تآمرنا لمساعدة غزو عسكرى أجنبى لنبدأ ثورة شيوعية وأننا استشرنا دولا أجنبية وتلقينا منها مساعدات لهذا الهدف.

وعندما نودى علينا قرر كل من المتهمين أن يوحى بأن الحكومة هى المجرمة قبل أن يقرر أنه غير مذنب.

وفى كلمته أكد يوتار أننا كنا نخطط لعشرة آلاف من الفدائيين المدربين ليبدأوا ثورة يعقبها غزو عسكرى أجنبى وبعد ذلك تقام حكومة إقليمية ثورية وأن أداة تلك الخطة هى MK تحت الإدارة السياسية للمؤتمر والحزب الشيوعى وأن المقر الرئيسى لـ MK كان ريڤونيا. ثم قام بوصف لنشاطاتنا التى ضمنها إقامة محطة إرسال إذاعى فى ريڤونيا ومسئوليتنا عن مائتين واثنين وعشرين عملا تخريبيا وتجنيد الأعضاء وإقامة مدرسة تدريبية فى الكيب وإنتاج قنابل متنوعة وجمع الأموال من الخارج. وأثناء الشهور الثلاثة التالية أتت الدولة بمائة وثلاثة وسبعين شاهدا وضمت إلى سجل القضية آلاف الوثائق والصور.

وكنا فى حيرة من أمر ما تمتلكه الدولة من أدلة ضدى فقد كنت خارج البلاد وفى السجن فى الفترة التى حدث فيها التخطيط فى ريڤونيا.

وكنت حينما رأيت وولتر فى سجن بريتوريا المحلى قد طلبت منه أن ينقل كل كتبى ومذكراتى من الضيعة. ولكن خلال الأسبوع الأول للمحاكمة وحينما طلب راستى برينشتاين الإفراج بكفالة أبرز يوتار بطريقة درامية خريطة القلعة التى كنت قد رسمتها والمذكرة الملحقة بشأن خطة الهرب وصاح قائلا إن ذلك دليل على أن جميع المتهمين من الممكن أن يخططوا للهرب. وكان ذلك علامة على أن شيئا من متعلقاتى لم ينقل من ريفونيا.

وكان شاهد الدولة الرئيسى هو زولو من دربان ويدعى برونو متولو أو السيد X كما سُمى فى المحكمة وكان يوتار قد ذكر بلهجة مسرحية أن حياة الشاهد فى خطر جسيم، وكان متولو ذا ذاكرة حادة وكان قائد الفرع MK فى ناتال كما كان خبيرا فى أعمال التدمير وقد زار ريفونيا وكنت قد ألقيت خطابا فى كوادره فى ناتال عقب عودتى وقابلته هناك. وكانت شهادته دقيقة عن العمليات التى قام بها وعن استعمال القنابل وعن نشاطاتنا السرية وقال إنه لم يفقد الإيمان بمثل المؤتمر لكنه فقد الثقة فى المنظمة بعد أن تبين أنهاMK هى أداة للحزب الشيوعى. وأدلى شهادته ببساطة وتظاهر بالصراحة ولكنه أدخل إضافات -غالبا بناء على تعليمات الشرطة- كقوله إننى قلت لهم إن على كوادر MK أن يكونوا شيوعيين بدون الإعلان على آرائهم وبدا ذلك صحيحا فى سياق التفاصيل الدقيقة التى رواها. وقد أذهلتنى خيانة متولو الذى لم يتعرض للتعذيب والذى ذكر أسماء أبرياء كثيرين مُورطا إياهم فى القضية دون داع.

ومن خلال مساءلة الدفاع له اكتشفنا أن متولو كان مجرما حقيرا قبل التحاقه بـMK وكان قد سجن ثلاث مرات بتهمة السرقة ولكن بالرغم ذلك فقد كانت لشهادته أثرها المدمر لأن القاضى وجده أهل ثقة وكانت شهادته إدانة لنا جميعا.

وكان مفتاح القضية ضدنا هو خطة العمل المكونة من ست صفحات والتى صادرتها الشرطة عند الهجوم على ريثونيا. وكانت حينئذ أمام القادة على المائدة وكانت تدعى عملياً مايبوبى وهى عبارة عن تخطيط مبدئى للعمليات الفدائية الممكنة وكيفية اشعال ثورة جماهيرية مسلحة ضد الحكومة وكانت قضية الادعاء ترتكز على أنه قد تمت الموافقة على العملية من قبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر وتمسكنا نحن بقولنا إنها كانت مازالت موضع مناقشة وقت الهجوم. وكنت أنا قد رأيت آنذاك أن العملية غير واقعية فى أهدافها وخططها.

-٥٦-

واستمرت قضية الدولة حتى ٢٦ فبراير ١٩٦٤. وبعد ذلك منحنا مدة شهر أو أكثر قليلا لفحص الأدلة وإعداد الدفاع وكانت أدلة الدولة لا تُجرِّمنا جميعا بنفس الدرجة فلم يكن هناك دليل ضد جيمس كانتور. أما راستى بيرنشتاين وريموند مهلابا وأحمد كاثرادا فكان دليل تورطهم فى المؤامرة ضئيلا. وقرر بقيتنا الستة الاعتراف بأننا مذنبون فى تهم معينة.

كان برام فيشر متشائما. أما نحن فكنا قد قررنا منذ البداية أن

هدفنا هو استغلال المحاكمات منصات نعلن منها عقائدنا. فلم يكن همنا هو أن تبرأ ساحتنا أو تخفف الأحكام ضدنا لكن أن تدعم المحاكمة القضية التى نناضل من أجلها. وكان دفاعنا عن أنفسنا ينصب على وجهة النظر الأخلاقية. فمثلا قررنا إثبات عدم صحة ادعاء الدولة بأننا بدأنا حرب عصابات لكننا قررنا الاعتراف بأنه كانت لدينا خطط بديلة لاستعمال حرب العصابات فى حالة فشل أعمال التخريب.. وكنا أيضا سننفى أية تهمة قتل أو إضرار لحق بأى شخص برئ وكذلك الاتهام بأننا قد فكرنا فى تدخل قوات أجنبية. أما بخصوصى فكان هناك من الأدلة ما يكفى لإدانتى.

وكنت الشاهد الأول وقررت بدلا من الخضوع للاستجواب أن أقوم بإلقاء بيان وكان ذلك الإجراء كما حذرنى المحامون سيعرّضنى لأن يستبعد القاضى أى شئ فى بيانى يخص براءتى. لكن اهتمامنا الأول كان أن نبدأ الدفاع ببيان عن سياستنا يكون هو السياق لما يتلوه.

وقضيت أسبوعين أُحضِّر بيانى ثم قرأته على زملائى وأقروه مع اقتراحات ببعض التغييرات. ولكن عندما قرأه فيشر وعرضه على أحد المحامين رجانى أن أعدله وإلا فلا أمل لى. لكننا كنا نعتقد أن احتمال حكم الإعدام وارد فلا أقل من أن نقول ما نعتقده.

وفى يوم الإثنين ٢٠ إبريل وتحت الحراسة المشددة أُخذنا إلى صالة العدالة لبدء الدفاع وكانت وينى هناك مع والدتى وكانت القاعة مكتظة.

وأعلن برام فيشر موافقة المتهمين على بعض أجزاء أدلة الدولة وقال إن

الدفاع سينكر بعض ما أكدته الدولة بما فيها أن MK هى الجناح العسكرى للمؤتمر لأن قادة المنظمتين حاولوا دائما إبقاءهما منفصلتين. وأنكر بشدة أن MK كانت تتلقى أوامرها من الحزب الشيوعى وأن جولدبيرج وكاثرادا وبيرنشتاين أعضاء فى MK ثم قرر أنه سيبرهن على أن MK لم تتبن عملية مايبيورلى وأنها لم تبدأ الإعداد لحرب العصابات. وبصوته الخفيض أعلن أن قضية الدفاع ستبدأ ببيان فى قفص الاتهام يلقيه المتهم الأول الذى اشترك شخصيا فى تأسيس MK.

وهنا ثار يوتار الذى كان قد أعد العدة لاستجوابى لكن القاضى تجاهله. ووقفت فى مواجهة المحكمة وقرأت بيانى ببطء.

قلت إننى المتهم الأول وإننى الآن سجين أقضى عقوبة مدتها خمس سنوات وإننى قد ساعدت فى إنشاء MK وقلت إننى فعلت ما فعلت كفرد وقائد نتيجة لتجربتى فى جنوب إفريقيا ولخلفيتى الإفريقية التى أفخر بها.

ثم ذكرت لهم ظروف نشأتى وكيف غرست فى نفسى الفخر بكل ما هو إفريقى مما جعلنى أمل أن تتاح لى الفرصة أن أخدم شعبى وأقدم مساهمتى المتواضعة فى معركة حريتهم وأن تلك هى دوافعى فى كل ما فعلت وتتعلق بالتهم الموجهة لى فى تلك القضية.

ولم أنكر أننى خططت لبعض أعمال العنف ليس حبا فى العنف ولكن نتيجة لتقييم هادئ للموقف السياسى الذى وجد نتيجة سنوات عديدة

من الطغيان والاستغلال والاضطهاد من جانب البيض لشعبى. ثم وضحت كيف أن خمسين عاما من عدم العنف من جانب المؤتمر لم ينتج عنها سوى القوانين الظالمة والاستغلال والاضطهاد للأفارقة وهكذا بدت السياسة التى تهدف إلى إقامة الدولة غير العنصرية عن طريق عدم العنف غير مجدية.وذكرت أننا شعرنا أن البلد فى سبيله إلى حرب أهلية بين السود والبيض مما كان سيستحيل معه إقامة سلام فى المستقبل بين الأعراق المختلفة. وعلى ذلك بدت أعمال التخريب الأمل الوحيد لعلاقات سليمة مستقبلية بين الأعراق وكان رد الدولة على مجهوداتنا الأولية سريعا ووحشيا. ثم قلت إن التمرد سيعطى للحكومة فرصا لا نهائية لارتكاب المذابح ولأن تربة جنوب إفريقيا مازالت مشبعة بدماء الأفارقة الأبرياء فقد رأينا أن نعد أنفسنا على المدى البعيد لاستعمال القوة فى مواجهة القوة فإن كانت الحرب أمرا محتوما فقد أردنا للمعركة أن تجرى فى ظروف مواتية لنا وأن الحرب الوحيدة ذات الاحتمالات المواتية لنا والتى تقلل من المخاطرة بحياة الأفراد من الطرفين هى حرب العصابات. ولهذا قررنا أن نعد لإمكانية قيام حرب عصابات.

ثم ذكرت ظروف مغادرتى البلاد والتدريب العسكرى الذى تلقيته ثم ذكرت الخط الفاصل بين المؤتمر وMK ثم فندت دعاوى الدولة من أن أهداف المؤتمر والحزب الشيوعى واحدة مؤكدا أن المؤتمر كان مبدؤه دائما القومية الإفريقية وليس إلقاء الرجل الأبيض فى البحر وأن أهم وثائقه هى ميثاق الحرية ولم يفكر فى أى وقت فى تغيير البنية

الاقتصادية للبلاد. فبينما يعمل الحزب الشيوعى على التأكيد على تفاوت الطبقات يعمل المؤتمر على التناسق بين الطبقات. ثم أضفت أن التعاون بين الحزب الشيوعى وبين المؤتمر هو تعاون من أجل إنهاء سيادة الرجل الأبيض وأعطيت مثالا بتحالف بريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفييتى ضد هتلر.

وذكرت أنه لعقود عدة كان الشيوعيون هم المجموعة الوحيدة السياسية فى جنوب إفريقيا التى تعامل الأفارقة كآدميين وأنداد ولهذا السبب فهناك أفارقة اليوم يميلون إلى مساواة الحرية بالشيوعية. ولم أنكر أن فكرة المجتمع اللاطبقى قد لاقت من نفسى قبولا وأن الفكر الماركسى قد أثر فى وقلت إن هذا ينطبق على كثير من القادة الأفارقة فى الدول حديثة الاستقلال الذين تقبلوا الحاجة إلى شكل من أشكال الاشتراكية ليمكنوا شعوبهم من اللحاق بالدول المتقدمة فى الغرب. ورغم ذلك فإننى أنظر إلى النظام البرلمانى البريطانى كأكثر النظم ديمقراطية فى العالم وكذلك هى نظرتى للنظام البرلمانى الأمريكى.

وبعد ذلك فصّلت الفوارق الرهيبة بين حياة البيض والسود فى جنوب إفريقيا وذكرت أن البيض يدعون أن الأفارقة فى جنوب إفريقيا أحسن حالا من الأفارقة فى أنحاء القارة وقلت إن شكوانا ليست أننا فقراء بالنسبة لغيرنا من الأفارقة ولكن أننا فقراء.. بالمقارنة بالبيض فى بلدنا وأننا ممنوعون من إصلاح هذا الوضع.

واستطردت قائلا إن انعدام الكرامة الإنسانية الذى يعانى منه الأفارقة

لهو نتيجة مباشرة لسيادة البيض، وإن التشريع الذى هدفه أن يحافظ على تلك السيادة يعمق تلك السيادة. فالمهمات الحقيرة يقوم بها الأفارقة. الفقر وانهيار الأسرة أشياء لها آثارها الأخرى. فالأطفال يجوبون الشوارع لأن ليس لديهم مدارس يذهبون إليها أو والدان يرسلانهم إلى المدرسة لأن على كل من الوالدين أن يعمل ليقيم أود أولادهم وهذا يؤدى إلى انهيار المعايير الأخلاقية وارتفاع عدد اللقطاء وتفجر أعمال العنف السياسية وغيرها.

وقلت إننى أعرف أن مطالبة الأفارقة بحقوق متساوية يبدو ثوريا للبيض لأن معظم الأصوات ستكون للسود ولهذا يخاف الرجل الأبيض من الديمقراطية. وختمت كلمتى وسط صمت تام فى القاعة وأنا أنظر إلى القاضى دى ويت وقلت:

لقد كرست نفسى لمعركة الشعب الإفريقى هذه وناضلت ضد سيادة البيض وناضلت ضد سيادة السود فقد اعتنقت مبدأ مجتمع حر وديمقراطى حيث يعيش جميع الأفراد فى تآلف ويكون لديهم فرص متساوية وهذا هو المثل الأعلى الذى أمل أن أعيش من أجله وأحققه. ولكن إذا احتاج الأمر فهو المثل الأعلى أيضا الذى أنا على استعداد كى أموت من أجله.

وجلست، وساد القاعة صمت بدا كما لو أنه امتد دقائق عديدة ولكنه فى الواقع لم يستمر أكثر من ثلاثين ثانية، وعندئذ، ومن مقاعد الجمهور سمعت ما قد بدا وقتها وإنه تنهيدة عظمى جماعية تلاها بكاء

النساء.

وكانت كلمتى قد استمرت أربع ساعات وكانت الساعة قد تخطت الرابعة وهو ميعاد رفع الجلسة عادة، لكن القاضى دى ويت طلب الشاهد التالى لأنه كان مصمما على تخفيف وقع بيانى ولكن لم يفلح أى شئ فعله فى تخفيف الوقع. وحينما فرغت من كلمتى وجلست كانت تلك آخر مرة يواجه فيها دى ويت نظراتى.

ولاقت كلمتى ردود فعل ضخمة فى الصحافة المحلية والأجنبية ونشرتها الديلى راند كاملة رغم قرار حظر كلماتى. وكانت الكلمة قد بينت خط دفاعنا وجعلت الادعاء أعزل نظرا لأنه كان قد أعد للقضية على أساس أننى سأقوم بالإدلاء بالشهادة محاولا إنكار مسئوليتى عن أعمال التخريب.

وجاء دور المتهم الثانى، وولتر سيسولو، وكان عليه أن يتحمل الاستجواب الذى كان يوتار قد أعده لى ولكن وولتر تحمل سيل الأسئلة العدائية وسما على حقارة يوتار. وجاء بعد ذلك دور جوڤان الذى روى بفخر تاريخ عضويته للحزب الشيوعى وكذلك فعل أحمد كاثرادا ورستى بيرنشتاين وقد أنكر كاثرادا ارتكاب أعمال تخريب أو تحريض للآخرين ولكنه قال إنه يؤيد تلك الأفعال إن كانت تخدم المعركة.

وكان خطاب يوتار النهائى عبارة عن تلخيص مشوه لقضية الادعاء مليئا بالإهانات حتى أن القاضى دى ويت بدا متحيرا إزاء بعض

المعانى التى قصدها يوتار وعند نقطة معينة قاطعه متسائلا إن كان يوافق على أنه قد فشل على أن يبرهن أن قرارا كان قد اتخذ بشأن حرب العصابات.. وأحيا ذلك لدينا الأمل.

ورد مستشار الدفاع على النقط التى أثارها يوتار فى كلمته. وكذلك بيّن برام فيشر التناقضات والادعاءات الكاذبة التى وردت فى كلمة الادعاء. ولكن دى ويت قاطعه قائلا إنه مقتنع أنه لم يتخذ قرارا بشأن حرب العصابات وأن المؤتمر منظمة منفصلة عن MK. وتأجلت الجلسة ثلاثة أسابيع لدراسة الحكم.

-٥٧-

وكان العالم مهتما بمحاكمة ريفونيا. أقيمت صلوات طوال الليل فى كاتدرائية سان بول فى لندن وانتخبنى طلبة جامعة لندن رئيسا للاتحاد غيابيا ودعا فريق من المختصين فى الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر قومى فى جنوب إفريقيا لانتخاب برلمان يمثل حقيقة الشعب ودعوا إلى العفو عن جميع المعارضين للأبارتايد وقبل أن يتخذ القاضى دى ويت قراره بيومين حث مجلس الأمن فى غياب أربعة أعضاء من بينهم بريطانيا والولايات المتحدة حكومة جنوب إفريقيا إلى إنهاء المحاكمة والعفو عن المتهمين.

وفى الأيام التى سبقت إعادة انعقاد المحكمة كنت قد أديت امتحان ليسانس الحقوق لجامعة لندن وكان السجانون يعلقون على ذلك بقولهم إننى لن أحتاج لدرجة فى القانون حيث أنا ذاهب. وكانت تلك الطريقة

منعتنى عن التفكير فى المحاكمة بطريقة سلبية. ونجحت فى الامتحان.

ويوم الخميس ١١ يونيو اجتمعنا ثانية بقصر العدل وكنا فقط ننتظر نوع العقوبة:

وبدون إضاعة وقت نطق دى ويت بالحكم وكان إدانة المتهمين الرئيسيين فى التهم الأربع الموجهة إليهم أما كاثرادا فقد ثبتت عليه تهمة واحدة وثبتت براءة راستى بيرنشتاين. وتأجل النطق بالعقوبة حتى اليوم التالى لكى تُعطى الدولة والدفاع فرصة لتقديم أية وثائق يرونها.

وبعد مناقشات قررنا أننا لن نستأنف الحكم حتى ولو كان حكما بالإعدام لأن الاستئناف يقوض الموقف الأخلاقى الذى التزمنا به وكبرياءنا فيما فعلنا وعبرنا عنه. كما أننا لم نكن نريد أن نعوق الحملة الجماهيرية التى لابد وأن تتفجر فى حالة الحكم بإعدامنا وكان رأينا أن الاستئناف سيكون هبوطا مفاجئا للخط الذى التزمنا به وإحباطا للآمال.

وكنت مستعدا للحكم بالإعدام ولكى يكون الإنسان مستعدا بحق فلابد له وأن يتقبله بالفعل فلا يستطيع الإنسان أن يكون مستعدا لشئ إذا كان يؤمن فى أعماقه أن لن يحدث. وكنا جميعا مستعدين ليس لكوننا شجعانا ولكن لكوننا واقعيين.

-٥٨-

وفى يوم ١٢ يونيو ١٩٦٤ دخلنا المحكمة للمرة الأخيرة وكان قد مر عام تقريباً منذ الهجوم على ريڤونيا. وكانت احتياطات الأمن غير عادية. وهرعت بنا حافلة الشرطة عبر الشوارع مطلقة صفاراتها ولم يسمح بالمرور فى الشوارع المؤدية للمحكمة. وبرغم إجراءات التخويف فقد تجمع حوالى ألفى شخص أمام المحكمة رافعين شعاراتهم. وفى الداخل امتلأت مقاعد النظارة عن آخرها. ولوحت محيا وبنى ووالدتى. وقبل النطق بالحكم تكلم هارولد هانسون وآلان بيتون الكاتب ورئيس الحزب الليبرالى طالبين تخفيف الحكم حيث إنه لا يمكن تجاهل المظالم القومية وأن أهدافنا نفسها لم تكن إجرامية ولكن الوسائل المتبعة هى غير المشروعة. وتجاهل القاضى كلماتهما. ثم أشار إلينا بالوقوف وتكلم وهو يتحاشى نظراتنا وقال إنه استمع لكل ما قيل عن مظالم غير الأوروبيين وعن دوافع المتهمين التى كانت لرفع تلك المظالم لكنه شخصيا لا يعتقد فى إيثارية دوافعهم إذ إنه فى حالة قيام ثورة فإن هؤلاء القادة سيحتلون مناصب الحكومة وحيث إن الدولة قد قررت عدم اتهامهم بالخيانة العظمى فإنه بعد تفكير ودراسة قرر من منطلق التسامح ألا يحكم بالعقوبة القصوى وعلى ذلك فإن العقوبة لجميع المتهمين هى السجن مدى الحياة.

وساد الهرج قاعة المحكمة. وأخرجنا من الباب الخلفى ودخلنا الشاحنة السوداء التى سلكت طريقا مختلفا رغم ذلك كنا نسمع صيحات وهتافات الجماهير. وفُصلنا عن دينيس جولدبيرج لكونه أبيض. وسجن

الباقون فى زنزانات فى سجن بريتوريا المحلى بعيدا عن جميع السجناء الآخرين وبدلا من الهتافات والأغانى كنا نسمع فقط صرير الأبواب والبوابات.

وتلك الليلة وأنا مستلق على حصيرتى فى الزنزانة بدأت أراجع أسباب قرار دى ويت. فقد كانت المظاهرات قد عمت جميع أرجاء جنوب إفريقيا. كما أن الضغط الدولى كان لابد وأنه أثر فى قراره. فقد احتجت الاتحادات الدولية على المحاكمة وهدد اتحاد عمال السفن بمقاطعة التعامل مع بضائع جنوب إفريقيا وكتب بريجنيف إلى فيرويرد طالبا استعمال الرأفة واحتج بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى وقام خمسون من أعضاء البرلمان فى إنجلترا بتسيير مسيرة وكانت هناك شائعات أن وزير خارجية بريطانيا قد تدخل من أجل المحاكمة كما كتب ممثل الولايات المتحدة يقول إن حكومته مستعدة لأى شئ من أجل أن تمنع صدور حكم الإعدام. وفكرت أنه بما أن دى ويت قد اقتنع أننا لم نبدأ حرب عصابات وأن المؤتمر وMK منفصلان فقد كان من الصعب عليه إصدار حكم بالإعدام.

وفى كل مساء فى سجن بريتوريا المحلى وقبل أن تطفأ الأنوار كانت تُسمع أصداء أغانى الحرية التى ينشدها السجناء وكنا نحن أيضا ننطلق بالغناء.■